

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



نظام الأولويات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

أ.زيتوني عبد القادر **(جامعة بجاية)**

مدخل تعريفيّ:

إنّ من تمام الفكر الاقتصادي الإسلامي وكماله أن سنّ للحياة البشرية قواعد وأنظمة فيها من الدقّة والكمال ما تكفي الإنسان سوء التدبير وعناء البحث والتفكير. ومما لم يزلّ عنه ذلك الفكر قضية التنمية ومقوّماتها ومبادئها، فنصوصه تناولت بالتفصيل كل غائبة في هذا الموضوع، بل وأبعد من ذلك أشار إلى مفهوم لم يأتي عليه العقل البشري إلا في الآونة الأخيرة وأقصد بذلك ما أصبح يعرف اليوم بالتنمية المستدامة.

هذا المصطلح الذي غاب عن بصيرة الفكر الوضعي ما كان للفكر الاقتصادي الإسلامي أن يقدح فيه لأنه وببساطة فكر جزءٌ من كل، يترابط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للشريعة الربانية كدين ونظام حياة كامل، يُحكَم بضوابطها ويسير وفقا لأحكامها.

نعم إن الاقتصاد الإسلامي لم ينظر للتنمية نظرة الحال {المشكلة الآنية} كما في النظريات الوضعية، بل إنه تجاوز ذلك إلى ما هو صالح لكل زمان ومكان علما منه بما سيكون وذلك لأنه منهج رباني بطبيعة الحال فدلّنا بذلك على نظام هو شريعة التنمية وقوامها، وهو سر دوامها واستمرارها، ألا وهو نظام الأولويات.

أهداف البحث:

يستهدف البحث وبشكل دقيق الوقوف على فلسفة نظام الأولويات وعلاقته بقضية التنمية المستدامة غاية لإبراز دوره الفعّال في رسم معالمها والحفاظ على مقوماتها.

مشكلة البحث:

إن ما تقدّمت به النماذج التنموية على مرّ العقود من نظريات وطروحات قد كان إثمها أكبر من نفعها فالتخلف والفقر والفوارق الاجتماعية معالم كانت من صنعها، معالم كان على الواحد فينا الوقوف عليها نظرة المتدبر الباحث على الخلل، فمتى كان الفقر قرينا للتنمية ومتى كانت الفوارق الاجتماعية طريقا للتنمية المستدامة؟.

وهاهنا أقول، لا يحتاج الأمر إلى نظرة ثاقبة ولا إلى بصيرة حادة حتى نقف على أسباب هذا الانحراف فما حدث إنما كان نتاج إهمال الأولويات الأساسية للعملية التنموية، ففي ظل الاضطراب في تحديد الأولويات تم التركيز على المجالات التفاخرية والميادين المظهرية ذات الأغراض الآنية على حساب الأهداف المستقبلية، فنلحظ الملايير تصرف على تزيين المدن والمركبات السياحية وإقامة الحفلات وصناعة الأسلحة بينما الملايين من الناس تصارع الجوع وتتجرع مرارة الفقر. .

المحور الأول: فلسفة نظام الأولويات

سعيا وراء الرفاهية والترف أطلق الإنسان لنفسه العنان في تقديره لحاجاته فتجاوز بذلك الحدود، فكان من ذلك أن تزاحمت تلك الحاجات على الموارد فزادت بذلك مشكلة الندرة وظهرت إشكالية التنمية المستدامة مشكلة ما كان ليكون لها وجودا لو كان فقه التدرج والترتيب نظاما يُحتكم إليه، فمعلوم أن تطور حاجات الإنسان أمر لا مفرّ منه مادام يتطلّع للأفضل بيد أنه يخطأ السبيل حينما يوجه موارده لإشباع حاجات قد تكون من باب الترف والكماليات على حساب حاجات ضرورية لابدّ أن تشبع أوّلا، ومن ثم فإن التقيّد بنظام الأولويات من الأسس التي يقوم عليها منهج التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص. فما هو المقصود بهذا النظام ؟ وما هي أسسه ومقاصده ؟.

أولا: مفهوم نظام الأولويات

إن تعدّد الحاجات ذو علاقة بما طبع عليه بنو الإنسان من غريزة كامنة فيهم للتقليد والمحاكاة لبعضهم البعض لما يتم بين أفرادهم وجماعاتهم من تبادل مستمر فيما يصنعون ويكتشفون. هذا التعدد قد أدى إلى تزاحم وتصادم على نحو جعل الفرد يضطر إلى تقديم حاجة على أخرى وفقا لنظام يدعى بنظام الأولويات.

إن مبدأ الأولويات في حقيقة أمره منهج سلكته الشريعة الإسلامية في إلزام المسلمين بأحكام الإسلام وهو منهج يرتكز على احترام مراتب الأعمال الشرعية بتقديم الأهم منها على المهم، ووضع كل عمل في موضعه وإطاره الشرعي[1]. وباعتبار أن الاقتصاد جزء من الدين (أخص بالذكر الدين الإسلامي) فإن تصنيف الحاجات في الاقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسلوب الذي سلكه علماء أصول الفقه الإسلامي في ترتيب المصالح الشرعية والمقاصد الأساسية للدين، حيث يقول الإمام الشاطبي عن مبدأ الأولويات في الشريعة: « تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام أحدها، أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية والثالث أن تكون تحسينية »، ثم عرّف كل قسم على حدى فقال[2]:

- " فأما الضروريات فمعناها أنها لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة ".

- " وأما الحاجيات فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى رفع الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب. فإذا لم تراع دخل على المكلفين ..... الحرج والمشقة ".

- " وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدلسات التي تأنفها العقول الراجحات ".

ولئن أردنا أن نسقط هذا الترتيب للأولويات الشرعية على الجانب الاقتصادي المادي فإن ذلك التقسيم سيتضمن حاجات منها[3]:

أ☚ **الضروريات**: وتشمل كافة الأفعال والأشياء التي تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة بنظر الإسلام، وهذه الأركان هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل والمال. ولقد لخص النبي صلى الله عليه وسلم الحاجات الأساسية للمجتمع في حديثين:

– عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يواري عورته، وجلف خبز والماء " (أخرجه الترميذي في السنن)
– وقوله عليه الصلاة والسلام: " من أصبح آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما زويت له الدنيا " (أخرجه الترميذي في السنن)

فالنبي عليه الصلاة والسلام أجمل في هذين الحديثين الحاجات الأساسية في المأكل والمشرب والملبس والمسكن والأمن والرعاية الصحية[4]، وعلى هذا اجتمع جلّ الاقتصاديين.

ب☚ **الحاجيات**: وتشمل الأفعال والأشياء التي لا تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج، ومن الأمثلة على هذه الفئة التمتع بالطيبات التي يمكن أن يستغني عنها الإنسان ولكن بشيء من المشقة كالعقود بأنواعها. ويعتبر من الحاجيات كثير من الحرف والصناعات والفعاليات الاقتصادية التي تقع منتجاتها أو الخدمات التي تقدمها ضمن صنف الحاجيات، أي ضمن القدر الكافي لإزالة الحرج ودفع المشقة. فعلى سبيل المثال يصعب الاستغناء عن تغطية أرض البيت حين البرد، فإنتاج نوع بسيط من الأغطية يكفي لدفع البرد يعتبر من الحاجيات، وعندما تتوافر مثل هذه البسط يعتبر السجاد من الكماليات.

هذا، وتحسن الإشارة إلى أن تغيير وسائط العيش وصوره قد تحول بعض الأعمال أو الأشياء من صنف لآخر. فمثلا تعتبر المجاري العامة في المناطق الريفية القليلة السكّان من الأمور التكميلية في حين تعتبر من الحاجيات في المدن المكتظة بالسكان الشائعة في الوقت الحاضر، إذ لولاها لوقع الحرج والمشقة ولتعرض السكان إلى مخاطر صحية. وكذلك فإن تأمين وسائط النقل في التجمعات السكانية الصغيرة لا يعتبر حاجيا بل تكميليا، في حين يدخل في زمرة الحاجيات تأمين وسائط النقل للسفر بين هذه التجمعات السكانية. أما في التجمعات السكانية الكبيرة الممتدة على مساحات واسعة فتعتبر وسائط النقل العامة من الحاجيات، وعند توافرها بصور مقبولة فتعتبر وسائط النقل الخاصة من قبيل الكماليات.

وأخيرا تشمل الحاجيات اكتساب المعرفة وتشجيع التربية والتعليم، وتنمية الثروة العامة والخاصة إلى الحد اللاّزم للتوصّل إلى الحاجيات المذكورة آنفا، وهذا هو تطبيق مباشر للقاعدة الفقهية الشهيرة القائلة بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ج ☚ **الكماليات**: وتشمل الأعمال والأشياء التي تتجاوز حدود الحاجيات، أو بعبارة أدق تشمل الأمور التي لا تتحرج الحياة ولا تصعب بتركها ولكن مراعاتها مما يسهّل الحياة أو يحسنها أو يجملها. ومن الأوامر التي تقع في هذه الفئة تلك المتصلة بمكارم الأخلاق ومحاسن العادات كآداب السلوك الإسلامي في الطعام والشراب والكلام واللباس والتحية والنظافة...إلخ، وكذلك الأوامر المتصلة بالاعتدال إجمالا وعدم الإفراط أو التفريط، ويشمل ذلك الأمر بالاعتدال في الإنفاق لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾ [الآية 67، الفرقان]، ومن الكماليات تحسين نوعية العمل والإنتاج لقوله صلى الله عليه وسلم:(إن الله يحب العبد المتقن عمله)، على أن ترك الإتقان إذا كان يفوت "حاجة" أو "ضرورة" فإن الإتقان حينئذ يصبح من الحاجيات أو من الضروريات. ومن

الكماليات: الراحة والهوايات البريئة، والاستجمام والفعاليات المتصلة به بالقدر الضروري للمحافظة على راحة العقل والبدن واسترداد النشاط والقوة . وتشمل الكماليات أيضا مقادير معتدلة من الأشياء البريئة التي تؤمن الراحة، ويمكن أن يستغني عنها الإنسان دون صعوبة كالسجاد والأثاث الجيد وطلاء المنازل. كما تشمل مقادير معتدلة من الأشياء التي تتخذ للمتعة والزينة كالزهور و المجوهرات. فإذا تجاوزنا حدود الكماليات فإننا ندخل في منطقة الإسراف والترف الذي يعتبره الإسلام مفسدة للفرد والمجتمع وينهي عنه بشكل واضح.

ثانيا: الترجيح في نظام الأولويات

مما لا مراء فيه أن حاجات الإنسان في تطوّر مستمر مادام هذا الأخير يتطلع للأفضل، غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب حاجاته الأصلية الضرورية، إذ أنه يخطأ السبيل حينما يوجه موارده لإشباع حاجات قد تكون من باب الترف والكماليات بينما حاجاته الضرورية لم تستوف بعد، فقد عاب القرآن الكريم قوم هود بناءهم على الجبال أعلاما دون فائدة إلا للهو فقال تبارك وتعالى: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴾ [الآية 128، الشعراء]، كما نعى القرآن الكريم أولو الأمر الذين يسمحون بتشييد القصور والصرف على الكماليات بينما الحاجات العامة والمرافق الأساسية معطلة، فقال تعالى: ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ ﴾ [الآية 45، الحج]. وعلى هذا فإن حاجات الإنسان مقيدة بقيود الشّرع بما يمنع تجاوز الحد فيها كما يحدث الآن في عصرنا عندما توجه الموارد الاقتصادية لإنتاج الأسلحة وآلات اللهو والزينة والسلع الخبيثة مع أن هناك من الحاجات الضرورية ما لم تشبع بعد، ولو ذهبنا نعدّد تلك الحاجات التي توجه الموارد لإشباعها دون أن تكون هناك حاجة حقيقة لكتبنا الكثير عن ذلك، فتوجيه الموارد لإنتاج سيارات فارهة مثلا قد يعد عبثا إذا كان ممكنا توجيه الموارد إلى إنتاج الطعام مثلا واستصلاح أراضي جديدة وبناء مساكن صحية جديدة وهكذا.....

إن من الأمور التي لم يغفل عنها علماء الأصول في الفكر الإسلامي ما يسمى بأسلوب الترجيح بين الترتيب الثلاثي للحاجات الاقتصادية، فالمصلحة الاجتماعية لابدّ أن تتضمن قواعد للترجيح فيما بينها، فأولها رتبة الضروريات تليها الحاجيات ثم الكماليات*، فالضروريات هي الأصل وأما الحاجيات والتحسينات فهي خادمة لها، يقول الإمام الشاطبي: " الحاجيات كالتتمة للضروريات، والتحسينيات كالتتمة للحاجيات، وإن الضروريات هي أصل المصالح"[5]. وقاعدة الترجيح هذه تفيد أن الأفعال والأشياء المتعلقة بفئة ذات مستوى أدنى تهمل إذا تعارضت مع أهداف فئة ذات مستوى أعلى.

وهذا، وكما تتفاوت هذه المراتب فيما بينها يتفاوت كل قسم في نفسه، فالضروريات ليست على درجة واحدة في الأهمية، والحاجات نفسها متفاوتة وكذا التحسينات، يقول الشاطبي في الموافقات: " الأمور الضرورية ليست في الطلب على وزن واحد كالطلب المتعلق بأصل الدين ليس في التأكيد كالنفس ولا النفس كالعقل إلى سائر أصناف الضروريات والحاجيات كذلك ". فيقدّم الطعام على الملبس والملبس على المسكن والمسكن على أدوات الإنتاج اللازمة وهكذا....

* ففي نظر ابن خلدون فإن هرم البناء الاجتماعي هو هرم مقلوب الرأس يبدأ من نقطة ارتكازه التي تمثل الضروريات من المعاش ثم يتسع صعودا تبعا لاتساع الحاجات وتطورها، فهو بمثابة الشجرة جذعها الضروريات وفرعها الكماليات.

وكما أسلفنا الذكر فإن الانتقال من مرتبة إلى أخرى يخضع لقواعد شرعية أساسها الاستهلاك أو الاستعمال قدر الحاجة وعلى حسب الدخل دون إسراف أو تقتير، ودون تأثير على إنتاج وتوفير الضروريات اللاّزمة للمجتمع، فما فاض عن حاجة الفرد وعائلته يستخدم في سد الاحتياجات الضرورية لغيره ممن لم يتيسر له ذلك رغم بذله الجهود في تحقيق ذلك. ثم تستخدم بعد ذلك الموارد في سد الاحتياجات شبه الضرورية كسعة المسكن ومناسبة وسائل الانتقال للظروف الاجتماعية وتيسير القيام بأعباء الحياة مع المساهمة في الاحتياجات شبه الضرورية أيضا لغيره من أفراد المجتمع إن تيسر له ذلك[6].

ثالثا: آلية تحديد الأولويات

إذا كانت الحاجات في النظام الرأسمالي تتحدد على ضوء آلية السوق وحدها، وعن طريق الدولة والأجهزة المكلفة بتوجيه النشاط الاقتصادي وإدارة العملية التنموية في النظام الاشتراكي، فإن تحديديها في النظام الإسلامي ليس متروكا لجهاز السوق ولا للدولة، وإنما تتحدد على ضوء المصادر الأساسية للإسلام، فتقوم الدولة بناء على ذلك برسم استراتيجياتها بحيث تتخذ الإجراءات والتدابير التي تحفز المستثمرين على إنتاج السلع والخدمات الضرورية وذلك من خلال التأثير على ربحية النشاطات التي تنتج الحاجات الأقل أهمية، وهكذا ينتقل المجتمع من وضع إلى وضع في إطار من التوعية الرشيدة في ظل المناقشة والحركة والحرية التامة في دائرة الضوابط الشرعية بحيث نستفيد من المزايا المختلفة لنظام السوق ونتجنب انحرافاته الخطيرة بالتوجيهات الرشيدة للدولة في إطار تطبيق استراتيجياتها المبنية على التحديد العلمي والموضوعي، والشرعي للحاجات بالاستناد على مصادر الإسلام والتجربة التاريخية لأمتنا والأمم المحيطة بنا وعلى ضوء حجم مواردنا وإمكانياتنا وظروف تطورنا[7].

رابعا: آثار تجاوز نظام الأولويات

إننا حين نحاول رصد الآثار السلبية والخطيرة والانحرافات والأمراض الكثيرة التي مست البشرية نتيجة عدم أخذها بمبدأ الأولويات وعدم عنايتها به نستطيع أن نرصد من السلبيات على عجل ما يلي[8]:

– تقديم الأدنى عن الذي هو أهم، كتقديم الحاجيات على التحسينات أو الحاجيات على الضروريات في مختلف جوانب الحياة لافتقاد المنهجية والتفكير المنهجي.

– يؤدي الخلل في تحديد الأولويات والاضطراب في ترتيبها إلى هدر كبير لموارد المجتمع وتبذير رهيب لطاقاته من ظلم في توزيع خيراته وثرواته وتوسيع للفارق بين فئاته وطبقاته.

– التسوية بين التخطيط الدقيق للأمور وبين الارتجال بحجة التساوي في النتائج أو التقارب فيها.

– حين لا تستحضر الأولويات ينشغل الناس بالشعارات والتهاويل ويتجاوزون المضامين.

– تجاوز نظام الأولويات يؤدي إلى الفصل بين العلم والعمل. بل ربما يؤدي الجهل بالأولويات إلى أن ينشب صراع بين أهل العلم والعمل لعدم تحديد العلاقات بشكل مناسب.

– تجاوز الأولويات قد يؤدي إلى ممارسات خاطئة كثيرة تنطلق من اضطراب المفاهيم، فقد يختلط على الإنسان مفهوم "البخل" بمفهوم "الاقتصاد" ومفهوم "الكرم" بمفهوم "الإسراف".

- إن تجاوز نظام الأولويات يؤدي إلى تفاقم ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية.

- تجاوز الأولويات يؤدي إلى فقدان مداخل من أهم مداخل النقد والتصحيح الذي يمكن أن ينطلق من خلال إدراك الأولويات ودقة ترتيبها وتنظيمها.

- إن كثيرا من المشكلات وأسباب الخلاف التي تقع بين حركة الإصلاح وتيارات التغيير الاجتماعي تنجم عن الاضطراب في تحديد الأولويات والاختلاف عليها.

وهذا الذي ذكرنا كله يؤكد على ضرورة تبني هذا النظام في حياتنا واقتصادنا، وتربية الأجيال على قواعده فذلك أجدى كثيرا عليهم من دراسة النظريات الوضعية وما جاء به فقهاؤها إن صح التعبير.

المحور الثاني: مقوّمات التنمية المستدامة ومنهج الأولويات

لئن كان التطوّر المادي الهائل الذي حققته التنمية الحضارية الحديثة مصدر فخر واعتزاز فإن ما يبعث على الخوف ويؤسّس للقلق هو ما تركته للأجيال القامة، فتلكم الحضارة بقدر ما خدمت إنسان اليوم فإنها خذلت إنسان الغد، لأن الرسالة التي جاءت بأسسها ومبادئها لم تك شاملة للأجيال، وما الاستنزاف الكبير الذي حصل للموارد الطبيعية إلا دليل صارخ على ذلك. ولئن كان هذا هو الواقع الذي لا يمكن أن يدارى فيه فإنه قد حَقَّ على الفكر البشري أن يعيد النظر فيما يؤسس للتنمية الشاملة المستديمة الممتدة للأجيال القادمة، وإذا ما أراد ذلك حقا فإن المنهج التنموي الإسلامي لهو حقيق بأن يُتبع، فهو المنهج الصالح لكل زمان ومكان، وهو المنهج الذي يضمن حق كل إنسان على مرّ الأجيال.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة واحدا من المفاهيم الحديثة التي أتى على نقاشها الفكر البشري، إذ أُستعمل هذا المصطلح لأول مرة في تقرير بروندتلاند عن القضايا البيئية عام 1987، حيث عرّفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[9]. ولئن كان هذا التعريف الأوّلي شاملا لفكرة التنمية المستدامة فإن مدوّنة المصطلحات لا تعترف بالمفهوم الواحد، فهاهو تقرير الموارد الطبيعية عام 1992 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة قد حصر أكثر 20 تعريفا واسع التداول، وقد حاول هذا التقرير توزيع التعريفات على أربع مجموعات[10]:

أ ☚ **اقتصاديا**: وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

ب ☚ **على الصعيد الإنساني والاجتماعي**: فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج ☚ **على الصعيد البيئي**: فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء.

د ☚ **وعلى الصعيد التقني والإداري**: فإن ذلك المصطلح يشير إلى التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات.

وبشكل جامع لما سبق فإن التنمية المستدامة هي تنمية تصون الموارد الطبيعية وتطورها بدلا من أن تستنزفها وتحاول السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تنمية تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي، أي أنها تتطلب تضامنا بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي. وتحقيق هذا المقصد يتطلب من الإنسان أن يتعامل مع البيئة برفق وإحسان، فيأخذ منها ويعطيها، ويرعى لها حقها لتؤتيه حقه[11].

لئن كان فقهاء الاقتصاد يرون في هذا المصطلح وجه الحداثة ومسايرة تطورات العصر فإن الباحث في أصول المنهج الإسلامي ليجد من الدلائل ما يشير إلى أن هذا الموضوع قد حظي بتأصيل وتفصيل فريد وإن كانت التسمية تختلف، ومن ذلك ما جاء عن عمارة الأرض والتمكين فيها حيث قال الباري جل في علاه: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [الآية 61، هود]، أي كلّفكم بعمارتها، ولفظ العمارة أُريد به في الفكر الإسلامي للدلالة على جوانب التنمية المختلفة*، فقال المفسرون في لفظ "اسْتَعْمَرَكُمْ" أنه يؤخذ منه الأمر بالعمارة بجميع أنواعها من غرس وبناء وشق للطرق وحفر للآبار[12]. واستخدمه الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم في كتابه الخراج حين اقترح على أمير المؤمنين هارون الرشيد أن يأمر عمال خراجه بعمارة بلادهم، وذلك باستخراج الأنهار وحفر مجاريها واستصلاح الأراضي ليزداد بذلك خراجها وبذلك يزداد دخل الدولة، واقترح عليه أن ينفق على وجوه الإصلاح هذه من بيت مال المسلمين وأن لا يحمل أهل تلك البلاد هذه النفقات فإنهم أن يعمروا خير من أن يخربوا وأن يفروا خير من إن يذهب مالهم ويعجزوا[13]. بل لقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا أن قال الرسول صلى الله عليه وسلم:" إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا، فَلْيَغْرِسْهَا "(رواه البخاري في الأدب المفرد وأحمد في مسنده). والكلام في هذا يطول لولا أن المقام ضيق. وأما عن لفظ الاستدامة فإن تعاليم الإسلام قد حثّت على التعامل الرشيد مع الموارد الطبيعية، فقال تعالى:﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا ﴾[الآية 31، الأعراف]، وقال:﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾[الآية 67، الفرقان]،كما دعت أيضا إلى المحافظة على الموارد وعدم إفسادها بالملوثات إذ نهت الشريعة عن تلويث الماء الراكد أو الجاري حتى من قبل الأفراد، فعن جابر رضي الله عنه: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يُبال في الماء الراكد" (رواه مسلم)، وعن جابر رضي الله عنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم "نهى أن يُبال في الماء الجاري" (أخرجه الطبراني).

ثانيا: مقوّمات التنمية المستدامة في المنهج التنموي الإسلامي

لئن كان فقهاء الاقتصاد المعاصر بما أنفقوه من وقت ومال توصلوا إلى أن الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا هي المقوّمات الأساسية للتنمية المستدامة ودونما تحديد دقيق للعلاقات التي تجمع تلك الأركان الثلاث، ولئن كانت تلك

* يرى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن العمارة (التنمية) ليست مجرد زيادة الإنتاج أو رفع الدخل القومي أو مضاعفة مستوى دخل الفرد كما يرى ذلك أصحاب الفكر الحديث، وإنما تتطلب التنمية إلى جانب ذلك عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه، أم من يعجز عن ذلك، إذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف العاجز من الناس.

الحضارات تؤمن بالتجربة ونتائجها لا بالمنهج الإلهي فإن الحقيقة بيّنت أن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد سبق هؤلاء أُمّة من الدهر فأورد في ذلك تفصيلا وربطا دقيقا محكما بين تلك العناصر. ومن ثم فإنه لحرّي لمن ابتغى سبيلا للتنمية المستدامة دراسة الأسس التي أتى بها المنهج التنموي الإسلامي وتحليل العلاقات التي تجمع بعضها البعض، بداية من:

أ ☚ **الإنسان**: إن الإسلام كنظام حياة ومن ضمنه النظام الاقتصادي، ينظر إلى الإنسان على أنه أساس التنمية وقوامها، فلكي تتحقق عملية التنمية على أرض الواقع فإنه لابد أن تبدأ من الأصل أو القاعدة أي من الإنسان وتنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان، أي من أجل الإنسان. فالإنسان وفقا للمنهج الإسلامي هو أهم وأسمى من وما في هذا الوجود، ومن ثم هو بحق الوسيلة الرئيسية لعملية التنمية، إذ قال تعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴾[الآية61، هود] وهو في الوقت ذاته غايتها لكي يستطيع للقيام بتبعة العبادة والتي تشمل جميع أعمال الإنسان وعلى رأسها إعمار الأرض وفقا لشرع الله[14] وعليه تتصف عملية التنمية وفقا لذلك المنهج بالاستمرارية المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[الآيات 56-57-58، الذاريات]. وإذا ما أمعنا النظر في المقومات الأساسية للتنمية فإننا سنقع على حقيقة أن الإنسان هو الذي يتحكم في تلك المقومات، فالموارد الطبيعة لا يكون لها الدور الحاسم إلا عن طريقه، وتحقيق التراكم الرأسمالي لا يتم إلا به، والتقدم التكنولوجي المعتمد على المعارف والعلوم إنما هو مصدره، فهو المؤثر في باقي المقومات ولعل هذا ما يوضح سر اهتمام الإسلام به.

ب☚ **الطبيعة**: وتشمل كل النعم التي خلقها الله للإنسان من الأرض وما فيها وما عليها، فمصادر المياه والغابات ومصادر الطاقة المختلفة من نفط ومعادن، وما في البحر من ثروات كل ذلك من الموارد الطبيعية والتي تعتبر في نظر الاقتصاد العامل الأول من عوامل الإنتاج ومقوما مهما للعمارة والتنمية لأن الإنتاج يعتمد عليها وعلى المجهود الإنساني. ومن المتفق عليه أن لتوافر هذه الموارد أثر في تحديد ما يمكن الوصول إليه من معدلات التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الاعتبارات السياسية ذات أثر كبير فيما يمكن الحصول عليه من هذه الموارد من الخارج، وأن توافرها بقدر معقول يسهل عملية التنمية ويخفض من تكلفتها ويسرع بها[15]. هذا، وإن أهمية هذه الموارد في الإسلام ذات مغزى خاص، فالله عز وجل قد خلقها وأنعم بها على عباده وامتن عليهم بذلك وجعلها دلائل قدرته وحكمته وعلمه، ولهذا جاءت نصوص قرآنية حول التسخير في مواضع متعددة مختومة بالدعوة إلى التفكير والتعقل، لذا فإن أهميتها بكونها نعم الله تدعو المسلم إلى المحافظة عليها والعناية بها، فلا يعبث بها ولا يستهين، ويضع كل مورد منها فيما سُخّر له فيصرفها لما خلقت له.

ج ☚ **التكنولوجيا**: قد يعتقد الواحد فينا وهو ينظر للإسلام نظرة دينية بحتة أن شريعته لا يمكن أن تصلح لقضايا التنمية وما تتطلبه من تكنولوجيا، فنقول لمن يركز فهمه للإسلام على العلوم الدينية دون الدنيوية أن يتذكر أن الحثّ على الشريعة قد شمل 250 آية بينما شمل الحثّ على النظر في الكون أي العلم حدود 750 آية من القرآن الكريم، والقرآن يصف العلم بالتفكر أي التفكير، والتفكير لا يتوقف عند حدود العلم الديني بل يتعداه أيضا إلى العلوم الدنيوية[16]. هذا وإن من يتدبر تلك الآيات سيجد ربطا خفيا بين لفظي التسخير والعلم، فإذا ما علمنا أن الله قد سخر الطبيعة بما فيها

لخدمة الإنسان، فإن استقراءها واكتشافها هو العلم بعينه، وأما استغلالها فهو التقنية أي التكنولوجيا*. والإسلام يلتقي في مبادئه العامة مع مقوّمات العملية الإنتاجية، سواء ما تعلق منها بالتقنية أو ما اتصل منها بالتنظيم. ذلك أن تقنية الإنتاج تتحدد بالعلم والمعرفة، والإسلام يحضّ على تحصيل العلم ويستحثّ على إدراك المعرفة ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾[الآية 9، الزمر]، وقوله تعالى: ﴿يَرْفَعْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[الآية 11، المجادلة]. ومن البديهي أنه لا يوجد تعارض بين العلم والإسلام بل توافق وتلاحم لما فيه خير البشرية. وينبني على ذلك أن عطاء العلم في ميادين الآلة واكتشافاته في ميادين الكهرباء والذرّة تتماشى كلها مع روح الإسلام ونصه.

وحتى يتحقق التكامل بين تلك المقومات فقد وضعت الشريعة ضوابط وأسس لتوجيهها والمحافظة عليها منها:

☜ **الاستخلاف**: يتأسس فرضا إعمار الأرض، أي قيام تنمية شاملة متوازنة من قبل الإنسان على حقيقة إيمانية مؤداها أن المال – أي الموارد — مال الله ونحن مستخلفون فيه. وتبعية الاستخلاف تعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق وتمكينهم منه، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع.كما تعني تبعة الاستخلاف في الوقت نفسه العمل الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات، ويحقق بالتالي الحياة الكريمة للإنسان[17].

☜ **مسؤولية الإنسان**: إن أحب الناس إلى الله أتقاهم وأنفعهم للناس، وأبغضهم إليه المفسدون في الأرض، وإن النفع المستهدف يشمل كل عمل صالح ينفع الناس ويمكث في الأرض، ويشمل تعزيز التكافل الاجتماعي بين البشر، والجنوح إلى السلم، والمساهمة في استتباب الأمن والسلام، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق العدل والإحسان، وهو ما يعني مشاركة الأفراد في تطوير العمل التنموي وتمويله بدوافع دينية ونوازع ثقافية وحوافز إنسانية[18].

☜ **الناس شركاء في الموارد الطبيعية**، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " المسلمون شركاء في الكلأ والماء والنار " (رواه أحمد وأبو داود)، وقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: " لا يُمنع فضل ماء ليُمنع به الكلأ "، ويقاس عليه في كل عصر ما يكون ضروريا في هذا المجال، وقد قاس الإمام مالك على الأمور المنصوص عليها في هذا الحديث وغيره ما يوجد في باطن الأرض من معادن صلبة أو سائلة[19].

☜ **حق الانتفاع بالموارد الطبيعية له محدودية زمنية**: إن جميع موارد الحياة التي خلقها الله تعالى أمانة في يد الإنسان والله قدّر الرزق في الأرض للناس كلهم وللمخلوقات جميعا، فقال تعالى:﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [الآية 10، فصلت]، ومن ثم فإن الانتفاع بها يعتبر في الإسلام حقا لجميع الناس ولكل نوع من أنواع المخلوقات، لذلك يجب أن يُراعى في التصرف فيها مصلحة الناس الذين لهم فيها شركة وعلاقة، كما ينبغي ألا ينظر إلى هذا الانتفاع أنه منحصر في جيل معين من دون غيره من الأجيال، بل هو انتفاع مشترك بينها جميعا، ينتفع بها كل جيل بحسب حاجته دون إخلال بمصالح الأجيال القادمة، كأن يسيء جيل استثمارها أو يشوهها أو يفسدها، وذلك باعتبار أن كل جيل لا يملك سوى حق الانتفاع دون حق التملك المطلق، قال تعالى:

* تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية. وهي مجموع الوسائل التي يوظفها الإنسان لتسخير الطبيعة المحيطة به وتطويع ما فيها من موارد وطاقات، وإشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والكساء والتنقل ومختلف السبل التي توفر له حياة رغدة وآمنة.

﴿ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ [الآيات 36، البقرة]. أي لكم في الأرض استقرار وإقامة، وانتفاع بما فيها إلى وقت انتهاء آجالكم.

☜ **الحقوق الجماعية المفروضة على الملكية الخاصة والعامة**: يرى الإسلام في الملكية الخاصة والعامة ما يتفق مع النظرة الإنسانية والميول البشرية ويتلاءم مع مصلحة الجماعة في تحسين أحوالهم وتنمية أموالهم، وفي ذلك صلاح المجتمع وثراؤه. كما أن منطق العقل والحكمة يقتضي أن يتفرق شيء معلوم من الملكية الخاصة على بعض أفراد المجتمع وأن تستغل موارد البلاد وطاقاتها إلى أبعد الحدود في ظل أنظمة الدولة وإشرافها. إنها حقوق جماعية متبادلة بين الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد والدولة ، ويمكن حصرها في الزكاة والتكافل الاجتماعي[20].

☜ **الارتفاع بالتنمية إلى مرتبة العبادة**: لعل أكبر ضمان لنجاح التنمية واستمرارها هو ارتفاع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة، إذ لم يكتف بالحث على العمل والإنتاج، بل اعتبر العمل في حد ذاته عبادة وأن العبد قريب من الله ومثاب على عمله الصالح في الدنيا والآخرة[21].

☜ تضمن الفقه الإسلامي العديد من القواعد الفقهية التي تعتبر الأساس للعديد من الأنظمة والقوانين الخاصة بالتنمية المستدامة، منها[22]:

- لا ضرر ولا ضرار،
- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح،
- تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام،
- الضرر يُزال،
- الموازنة بين المصالح.

☜ **العدل والإنصاف**: إن سيادة العدل والمساواة وانتفاء القهر والظلم في المجتمع هي أسس جوهرية لتحقيق الرضى النفسي والارتياح المادي لأفراده، وهي الدعائم الهامة لحصول الوفرة والرخاء، وتحقيق النمو والتقدم وبلوغ العمارة الشاملة المستدامة.

☜ **الالتزام بمنهج الأولويات**: يتم استخدام الموارد في الإسلام على أساس شامل ومتوازن، لا يعرف إهدار الإمكانات أو تبديد الطاقات وفقا لنظام دقيق يتدرج بحسب الأهمية من إنتاج وتوزيع واستهلاك الضروريات التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم، ثم الحاجيات ثم التحسينيات.

☜ **التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة**: فالحرية الاقتصادية للأفراد، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانفرادهما ببعض أوجه هذا النشاط يتوازنان إذ لكل منهما مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر، سواء كان ذلك في مجال النشاط الاقتصادي أو مجال التوزيع أو الملكية[23].

هذا غيض من فيض، وما أورده ديننا الحنيف عن الضوابط والأسس لا يسع مقامنا هذا أن يأتي عليها بالكامل لذا فإن بحثنا اقتصر على بعضها لتدلّ على غيرها.

ثالثا: منهج الأولويات دليل التنمية المستدامة

لئن كانت التنمية هي غاية الإنسان وهدفها في آن واحد فإن المفترض أن يصل كل سكان الأرض حد الكفاية، بيد أن الواقع قد خالف النظرية، إذ أن أكثر من نصف سكان العالم يعيش تحت حد الكفاف وهي الطامّة التي تُؤخذ عليها حضارة اليوم. هذه الحضارة التي تدّعي سموّ أهدافها وغاياتها الإنسانية عاجزة حتى عن توفير ضروريات الحياة للبشرية، فكيف تبتغي تنمية يراد لها الاستدامة والاستمرار ؟

إن المتأمل في برامج التنمية التي رسمتها حضارة اليوم ليلحظ أن هناك تجاهل متعمّد في ترتيب حاجات البشرية فكانت النتيجة استفحال ظاهرة الفقر والتي على إثرها تنادى صناع القرار بقضية التنمية المستدامة وأصبحت قضية الوقت الراهن وإن كانت نواياهم تخفي ما لا تبديه. نعم إن نظام الأولويات لهو حقيق بأن تدور حوله النقاشات، فهو منهج يوافق بحق مقاصد الشريعة ويحقق معايير التنمية الإسلامية.

وإنّ مما ينادي به هذا المنهج أن تكون الأولوية في المشاريع الإنمائية العمرانية لما يحافظ على الضروريات فالمشاريع التي تؤدي إلى زيادة إنتاج الضروريات من غذاء وكساء ومسكن ينبغي أن تكون المقصد الأول للتنمية، ولهذا فالمشاريع الزراعية يجب أن تكون لها الأولوية لما لها من فضائل، فبعض الفقهاء اعتبرها أفضل الأعمال لما ورد فيها من النصوص التي تحث عليها، فما يكتسبه المزارع تصل منفعته إلى الجماعة، وقال أحدهم أن دلائل فضل الزراعة أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر وارتفاعها على سائر الحرف لا ينكر[24].

ولسنا في مجال تفضيلها أو إثبات ذلك، ولكن أردنا فقط الإشارة إلى فكر هؤلاء العلماء الأجلاء، فنحن قد أكدنا أن الضرورات لابد أن تكون أول ما يعني به في مشاريع التنمية تحقيقا لمقاصد الشّرع، حيث يؤكد ابن خلدون في كلامه عن وسائل تحقيق التنمية وصور النشاط التي من خلالها تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم على أن الزراعة والتجارة والصناعة تمثل أوجه المعاش الطبيعية وأن المجتمعات تزاول الزراعة أولا[25]. ولا يعني ذلك ألا نقوم بالمشاريع الأخرى، بل إن الاهتمام بالزراعة في الدول المتخلفة على وجه الخصوص قد تكون بداية الانطلاق نحو الصناعة، فإقامة الصناعات القائمة على الزراعة تكون في مرتبتها من ناحية الضروريات وكذلك إقامة صناعات الكساء مادام ذلك يخدم المقصد الشرعي الأول وهو حفظ الضروريات.

كما أن الضروريات التي تقوم بها الحياة لا تكون في كل حين هي نفسها التي كانت فيما سبق من زمن لأن تطور الحياة الإنسانية قد يجعل مما كان حاجيا ضروريا، فإقامة المستشفيات وصناعة الأدوية قد تكون اليوم من الضروريات اللازمة خاصة وأنها تخدم مقاصد الشّرع من حفظ النفوس والعقول. كما أن إقامة المدارس والمعاهد ومراكز التدريب هي مما يحفظ العقول والنفوس بتوفير الحرفة للأفراد، فهي إذن من الضروريات الواجب تحقيقها أولا هذا، ولعل قيام الطرق ووسائل المواصلات أصبحت اليوم من الضروريات التي يجب أن تحظى بالأولوية في مشاريع العمارة لما فيها من حفظ للنفس بإيصال ضروريات الحياة من منتجات إلى المستهلكين بأقل وقت. من هنا يتضح أن المشاريع التنموية الأساسية أو ما يطلق عليها بالبنية الأساسية أصبحت من الضرورات التي لا تقوم الحياة إلا بها، ومن هذا نخلص إلى أن إقامة المشاريع التي تحافظ على الضروريات سواء كانت بنية أساسية أو مشاريع زراعية يجب أن تكون أول هدف للتنمية أو العمارة[26].

فإذا توفرت الضروريات التي أشرنا لها سابقا، فحينئذ ننتقل إلى مستوى الحاجيات وهي التي تقتضي رفع الحرج عن الناس والتّوسعة عليهم، فإنشاء مشاريع لإنتاج سلع ليست لازمة لحفظ الحياة ولكنها تزيد في التوسعة على الناس

من طيبات كتنوع ألوان الفراش أو الغذاء أو تحسين المساكن أو إنتاج السيارات أو الأجهزة الكهربائية التي تخفف العبء على الإنسان في حياته اليومية وما إلى ذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد المشاريع الأساسية التي سبق الحديث عنها.

ثم يأتي دور التحسينات أو الكماليات مما يدخل في رفاهية الإنسان مثل توفير وسائل للانتقال السريع جدا وما يدخل البهجة على نفسه كالتوسع في إنتاج الأثاث وتنويعه وتزيينه، وتوفير أدوات الهواية غير المحرمة أو إنتاج الحلي والمجوهرات وأشباه ذلك.

هذا مع مراعاة أن هذا التقسيم يفترض أن كل مستوى من المستويات الثلاث يكمل الآخر، فالتحسين يعتبر مكمّلا للحاجي، والحاجي مكملا للضروري. أو بمعنى آخر أنه عند توافر الموارد بقدر يمكّن من تحقيق المستويات الثلاث فلا بأس من تحقيقها معا، أما إذا كانت الموارد لا تفي بذلك فيجب تحقيق الأول بالأول، فإذا اعتبرنا أن تحقيق مشروع مستشفى لحفظ الصحة وهو أمر ضروري يقتضي إقامة مصنع لإنتاج الأجهزة الطبية وهو أمر قد يعتبر حاجيا أو تحسيني حسب مستوى مواردنا، ولكن قد تكون تكلفة إقامة هذا المصنع عالية فيؤدي ذلك إلى الاستغناء عن المستشفى أو ألاّ يقام من المستشفيات العدد الكافي، فإنه حينئذ يمكن الاستغناء عن المصنع باستيراد الأجهزة من الخارج. وهكذا بتطبيق هذه القاعدة الشرعية الهامة يمكننا أن نرتب أولويات مشاريع التنمية أو العمارة آخذين في الاعتبار قدرة الدولة التمويلية للمشاريع وكفاءة الموارد ومقدار توفرها.

ومن ثم يجب الالتزام بهذه الأولويات عند الإنفاق وعند السعي للتنمية المستدامة ففي ذلك تحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية، أما إنفاق الأموال على الكماليات في الوقت الذي يعاني منه المجتمع من نقص في الضروريات والحاجيات، فهذا حياد عن مسيرة التنمية المستدامة إن لم يك درب من السفه يؤدي إلى محق البركة وحدوث العديد من المشكلات. وإن قناعة الأفراد بامتلاك ما يحتاجونه من الضروريات وما يدر عليهم النفع من الكماليات يُحدث حالة من الركود للسلع التي تملأ الأسواق ولا حاجة للناس بها سوى أنها زينت في الأعين فاشتهتها النفس، فحينئذ ينصرف أصحاب الأموال ليستثمروها فيما ينفع البشر، وهي البذرة التي يزرعها نظام الأولويات ابتغاء ثمرة التنمية المستدامة.

المحور الثالث: مظاهر الاستدامة في نظام الأولويات

لئن كان مضمون التنمية المستدامة في إطاره العام الترشيد والقصد في توظيف الموارد حفاظا على حقوق الأجيال المستقبلية، ولئن كان هدفها في الوقت الحاضر التخفيف من حدّة طاعون الفقر، فإن الأولى على صناع القرار في العالم بحث موضوع الأولويات أو ترتيب الحاجات، لأنه وببساطة ما تبحث عنه التنمية المستدامة ليتجسد في ذلك النظام فترشيد استهلاك الموارد والكفاءة في استخدامها وتوفير ضروريات العيش الكريم وتحقيق عدالة التوزيع غايات اختص بها ومقاصد سُنّ لأجل تحقيقها.

أولا: ترشيد الاستهلاك

فنظام الأولويات يعمل على تكوين سلوك اقتصادي إيجابي ورشيد عند الفرد خاص بأنماط الاستهلاك مع ربط هذا السلوك بطاعة الله. ويظهر هذا في الأمر بالاعتدال في الاستهلاك والإنفاق عدم الإسراف* فيهما.

والواقع أن حظ الإنسان فيما لديه –طبقا للفطرة والشريعة–هو كفايته من مطالب الحياة.......المطعم والملبس والمسكن، فالقرآن الكريم قد جاء ليقرر الوسط في تلك الأمور حتى بعد استيفاء حد الكفاية[27]، يقول تعالى: :﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾ [الآية 67، الفرقان] وفي قوله تعالى:﴿ وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً ﴾ [الآية 29، الإسراء]. وقال عليه الصلاة والسلام: " كلوا واشربوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة " (رواه أحمد والنسائي وابن ماجة ورواه البخاري أيضا). ولنا أن نتصور لو يتم التركيز على توفير الحاجات الأساسية للبشرية أوّلا قبل الحاجيات والكماليات فإنه حتما ما من أحد على وجه الأرض سيحرم من ضروريات الحياة.

فالتنمية المستدامة تتطلّب تجنّب الترف والخيلاء في الإنفاق، كما تحرم الشريعة الإسلامية النفقات الترفية بصفة قطعية لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك. وهذا التحريم يسري على الفرد في ماله، وعلى الحاكم في الأموال العامة، وأصل هذا من القرآن الكريم، إذ يقول الله تبارك وتعالى:﴿ أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾ [الآية 16، الإسراء]. والسنة النبوية حافلة بالأحاديث التي تحذر الناس من حياة الترف وإنفاق المال في الملذات المحرمة، إذ يقول رسولنا عليه الصلاة والسلام: "كُل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك خِصلتان سرف ومَخْيلة*" (البخاري تعليقا من قول ابن العباس).

وفي حقيقة الأمر أن ترشيد الاستهلاك لن يؤثر بصورة مباشرة في الكليات الخمس، إلاّ أنه يحافظ على الموارد الأساسية لاحتياجات الأجيال المستقبلية. هذا، ولم يتوقف التوجيه الرباني عند الاعتدال في المأكل والمشرب، بل تعدى ذلك إلى النهي عن الإسراف[28] في استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة خصوصا غير المتجددة (من نفط وفحم وغاز طبيعي وكتلة حيوية) ففي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه

* الإسراف يعني تجاوز الحد في استهلاك الحلال، بينما التبذير يعني الإنفاق في الحرام وإن قل.

* الاختيال والفخر، وهو رذيلة باطنة، كما أن الإسراف رذيلة ظاهرة.

وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال: "ما هذا السرف؟ " فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: " نعم، وإن كنت على نهر جار " (سنن ابن ماجة).

ثانيا: الدعوة إلى الادخار

وإن من مظاهر الاستدامة التي يحملها نظام الأولويات في طياته القدرة العفوية على تكوين المدخرات، فترشيد الاستهلاك إنما هو في الحقيقة زيادة في حجم الادخار، سواء كان ذلك الادخار في صورة عينية أم كان المقصود به قيم وحقوق.

ولما كان طريق التنمية المستدامة حاف بالمشقات خصوصا وقت الأزمات، فإن إعمال هذا المبدأ الإسلامي أي الادخار والالتزام به تلقائيا أمر واجب على الراعي والرعية. وتأكيد على مظهر الاستدامة في هذه الظاهرة الاقتصادية ما ورد في سورة يوسف عليه السلام، حيث قال تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ [الآيات 47-48، يوسف] ففي هذه الآيات الكريمة أرشد يوسف عليه السلام بنور من الله الناس إلى الادخار للمستقبل، إذ في ذلك دوام حياتهم واستمرارها، وبالتالي استمرار حضارتهم، ولنا أن نتصور كيف الحال لو لم يحصل هذا التوجيه الرباني، فمؤكّد سيهلك الناس وتزول بذلك الحضارة التي شيّدوها آنذاك.

ثالثا: ترشيد الاستثمار (الإنتاج)

فإتباع مفهوم الأولويات في الاستثمار في ضوء مقاصد الشريعة يؤدي إلى توزيع زمني للاستثمار، حيث يؤجل للمستقبل ما هو كمالي[29]. وعليه فإنه ينبغي وفقا لذلك النظام أن يتجه الاستثمار أولا إلى الضروريات ثم شبه الضروريات ثم الكماليات[30]، فالقاعدة المذهبية التي يتمسك بها النظام الاقتصادي الإسلامي هي أن الموارد الاقتصادية يجب أن تتوجه وتتركز أولا في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية للمجتمع[31]، ثم يُنطلق بعدها إلى المجالات الأخرى توسيعا وترفيها مراعين بذلك مقاصد الشارع الحكيم من ضروريات وحاجيات وتحسينات[32]، وبهذا يكون هيكل الإنتاج والاستهلاك سواء بسواء وفي نفس الاتجاه[33]، فيتحقق الاكتفاء الذاتي وتتشكل قاعدة متينة للتنمية. كما أنه وفي إطار ذلك التدرّج فإنه ليس كل ما يشبع حاجة أو رغبة يكون قابلا للإنتاج في ظل المفاهيم الإسلامية، فإنتاج السلع والخدمات يجب أن يكون منضبطا في دائرة الحلال والحرام، فلا مكان في اقتصاد إسلامي لإنتاج الخمور والمخدرات وغيرها من المنتجات مما يحمل ضررا، لأن في ذلك مفسدة وتبديد للموارد البشرية والمادية على السواء، ونحن قد علمنا أن فتح باب الترف والفساد يسد باب التنمية التي يُراد لها الدوام والاستمرار.

رابعا: عدالة التوزيع

إن من أهداف الإسلام الكبيرة في ميدان الاقتصاد والاجتماع، إقامة توازن اقتصادي واجتماعي عادل، ومقتضى هذا أن يشترك الناس في الخيرات والمنافع لتي أودعها الخالق في هذه الأرض، ولا يقتصر تداولها على فئة الأغنياء وحدهم ويحرم الآخرون[34]. ومن هنا يعمل الإسلام على عدالة التوزيع لتضييق الفوارق وتقريب المستويات بعضها من بعض في معتمدا في ذلك على عدة أنظمة منها نظام الأولويات.

فنظام الأولويات بتدرّجه المعلوم يحمل في طياته معنيين لهما كل الأثر في تحقيق العمارة واستدامتها من وجهة النظر الإسلامية[35] لكونه يتضمن مستويين مهمين من المعيشة تتجسد فيهما العدالة المنشودة:

أ ☜ **حد الكفاف***: وهنا تتجسد عدالة التوزيع في الإسلام في المساواة المطلقة بين الأفراد، ويعني ذلك أنه إذا كانت إمكانيات المجتمع تعطي فقط الحاجات الأساسية للأفراد فإنه لا يجوز أن يتفاوت فرد عن فرد في الاستفادة من تلك الإمكانيات. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن الإسلام لا يعترف بالملكية الخاصة في الحالات التي يعجز فيها الأفراد عن الحصول على ضروريات العيش بينما هناك من يزيد استهلاكه عن الحاجات الأساسية[36] استناد لقوله صلى الله عليه وسلم:" إذا بات مؤمن جائعا فلا مال لأحد " (أخرجه أبو داود في سننه). وإزاء هذا الموقف لا يقف الإسلام سلبيا، وإنما يدعو إلى تعبئة الموارد وتوزيعها بالتساوي بين الأفراد، فقد قال أبو سعيد الخدري: كنا في سفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من كان معه فضل ظهر (دابة) فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" (رواه مسلم).

ب ☜ **حد الكفاية**: إذا توافر حد الكفاية لكل فرد، ثم وجدت إمكانية فوق ذلك بحيث تتجاوز الدخول هذا الحد فإن عدالة التوزيع تقتضي أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد، وفي ذلك يقول تبارك وتعالى:﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الآية 32، الزخرف]، فالله قد فاوت بين الأفراد في أرزاقهم. ويتفق الإسلام هنا مع منطق الأشياء، فالإنسان يختلف في ملكاته ومواهبه من فرد لآخر، ومن العدل أن يتحقق الاختلاف فيما يعود على كل منهم جزاء أعمالهم.

من الجلي أن تحقيق التنمية يتطلب أولا وقبل كل شيء تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الغبن والاحتياج، وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الإنسان تعاملا إنمائيا مع الأشياء، فالإنسان المقهور المحتاج لا يقدر على شيء، فإذا أدرك المجتمع هذين المستويين (مع أن الإسلام يطالب بحد الكفاية وليس حد الكفاف) فسيدرك أسباب التنمية المستدامة باعتبار أن الإنسان هو عماد التنمية وأن استمراره يعني استمرار التنمية وتواصلها.

خامسا: **الحفاظ على الموارد الطبيعية**

إن حق الاستثمار والانتفاع والتسخير الذي شرعه الله للإنسان يقابله بالضرورة واجب يقتضي المحافظة على كل الموارد الطبيعية كما وكيفا، فقد خلق الله جميع أسباب الحياة للإنسان ومواردها لتحقيق العديد من الأهداف كالتفكر والعبادة، والسكن والتعمير، والانتفاع والاستثمار الحافظ، فلا يجوز للإنسان إفساد البيئة بإخراجها عن طبيعتها الملائمة لحياة الإنسان وقراره فيها، كما لا يجوز استثمار تلك الموارد أو الانتفاع بها بشكل غير رشيد يفسد أقواتها ومواردها[37]. ولنا هنا في نظام الأولويات حكمة حسنة، فكونه نظام يقوم على القصد والاقتصاد في الاستهلاك، فإن التزامه والعمل به له أثر كبير في حفظ الموارد وضمان حقوق الأجيال، ولنا أن نضرب مثلا يتعلق بأعظم الثروات في هذه الحياة وأقصد بذلك الثروة المائية، فحياة الترف التي صنعتها حضارة اليوم قد أذهبت جزء عظيما من تلك الثروة حرصا منها على

* حد الكفاف يعني توفير الحد الأدنى من المستوى المعيشي، ويكون ذلك بضمان ضروريات الحياة من الدرجة الأولى وهي التي تبقي على حياة الإنسان، بينما حد الكفاية فيمثل ما يضمن للإنسان العيش الكريم فإذا لم يوجد العمل المناسب وُجد التكافل.

الرفاهية، ليتبين بعد ذلك أن هذا المورد ستتصارع عليه الأجيال القادمة ولربما سيصل الحد إلى إعلان الحروب بينها "أجارنا الله من ذلك".

إن موارد البيئة الدائمة والمتجددة وغير المتجددة، ثروات متاحة للإنسان يأخذ منها ما يوفر له حياة كريمة تليق بمكانته في العالم الحي... ولكنه دأب على الاستدرار المتواصل للغابات والتربة والأسماك والطيور والفحم والنفط والغاز الطبيعي والمياه الجوفية ...، ولم تتمكن التكنولوجيا التي طوّرها الإنسان للآن من إنتاج البدائل التي توازي النقص الكبير في الموارد الطبيعية المستنزفة[38]. ولذا فإنه وجب على الإنسان أن يعترف بلا مواربة أن الإسراف في استهلاك الموارد قد خلق له دمار وليس تنمية، وقد بات واجبا الاكتفاء بما هو ضروري للعيش مع بعض التحسينات أو ما يعرف بحد الكفاية إذا كنا نبتغي تنمية مستدامة، تنمية تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

سادسا: الاستخدام الأمثل للموارد

فالاقتصاد الأمثل لا يأخذ بالحاجة المطلقة من كل قيد، فليست كل رغبة تدعو لها حاجة تختلج في نفس صاحبها يمكن إشباعها ولو كان صاحبها لديه قدرة على ذلك ووجدت الوسيلة لإشباعها. ومعنى ذلك أن الحاجة المتولدة عن رغبة نفسية أو طبيعية أو اجتماعية إنما هي في الأصل مصلحة للإنسان تقوم بها حياته وتحصل بها لذّته فالشبع لذّة أسبابه هي وسيلته وهي الطعام، والحصول عليه بسبب حالة نفسية لدى الإنسان هي الفرح وسببه ما يحصل بالطعام من إشباع. ومن ثم فالحاجات الإنسانية لا يمكن أن تكون مطلقة في عرف الشريعة، فمنها ما يجب إشباعه ومنها ما لا يجب إشباعه، ومنها ما يكون إشباعه مستحبا أو مكروها أو مباحا.

إن التقيّد بهذا التصور من شأنه تهيئة أسباب الاستخدام الأمثل والمخطط للموارد ليقضي بذلك على خرافة الندرة، فلا تحدث عند ذلك مشكلة اقتصادية حقيقة، فالتصرف السليم بالموارد في إطار الاستهلاك الفطري الحقيقي هو الطريق الحقيقي للإنتاج الضروري والاستهلاك الرشيد، وكل هذا يندرج في فلسفة نظام الأولويات كونه هو الذي يقيد ويحدد تلك الحاجات ويضع لها درجات ومراتب.

وما من شك أن للاستخدام الأمثل للموارد أثر هام جدا في صون الموارد من التبديد والضياع، وبالتالي ضمان حق الأجيال القادمة في الانتفاع والاستمتاع بما سخره الله لها.

نتائج البحث

لا جرم أن ما تدعو إليه حضارة اليوم من التمتع بطيبات الحياة الدنيا بلا حدود ولا قيود ليس له دعوة في الحق، لأنها وببساطة قد حملت بدعوتها تلك ظلما عظيما وأورثت هلاكا لنفسها ولما يعقبها من أجيال، فالفقر والفوارق الطبقية الهائلة وإهدار الموارد وإفنائها معالم كانت من صنعها ومآثم ارتكبتها بعلمها المحدود وتجاوزها المتعمد لما جاءت به الشرعية الربانية. وإنّ ممّا يبعث على الحيرة أنها تدعو الأمم الضعيفة إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة تحت اسم التنمية المستدامة، وهي أصلا لم تحفظ حقوق الأمم الراهنة المستضعفة ولو بتلبية حاجاتها الضرورية، فكيف لإنسان جائع وغير آمن أن يعمّر الأرض، وأي تنمية هذه التي لم تضمن له ولمن سيأتي بعده حتى قوام العيش الكريم ليُراد لها الدوام والاستمرار. ولذا فإنه حقٌّ على من يريدون تنمية مستدامة أن يبحثوا أولا قضية ترتيب الحاجات وإشباعها، فيبدؤوا بضمان حد الكفاية لكل الناس، حتى إذا فرغوا من ذلك فلا بأس ببعض الكماليات من دون إسراف وتبذير.

نعم إن بحث السبل الكفيلة بالتطبيق الفعلي السليم لنظام الأولويات قد بات أمرا واجبا والعالم يبحث عما يؤسس لتنمية مستدامة، تنمية تكرم إنسان اليوم وتحفظ حقوق إنسان الغد، وإن ذلك ليتجسد في نظام الأولويات، ففيه كل معاني الاستدامة وكريم العيش. فهو الذي يحمل في طياته دعوة لترشيد الاستهلاك صونا للموارد من الهدر والاستنزاف، وإنه بذلك ليدعو إلى الادخار ويؤسس للاستثمار النافع المتقيد بضوابط الحلال والحرام، وهو الذي يسهم في عدالة التوزيع غاية لتوفير قوام العيش الكريم، وهو الذي يدعو إلى الاستخدام الأمثل للموارد حسب ما تقتضيه حاجة الإنسان بلا إسراف أو تقتير، وإن له في ذلك لعبرة تقضي الحفاظ على حق الأجيال في الانتفاع بما سُخّر لها من طيبات على وجه الأرض.

[1]- محمد الوكيلي، فقه الأولويات دراسة في الضوابط، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص13.

[2]- عبد الله دراز، الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، الجزء الثاني، مصر، د.ت، ص8- 12، بتصرف.

[3]- محمد أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من: دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، ندوة قراءات في الاقتصاد الإسلامي المنشورة بمجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي جده، الطبعة الأولى، 1987، ص159-162.

[4]- للتوسع في مفهوم هذه المصطلحات أنظر: عمر مونة، الواجبات الكفائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، 2005، ص209-212.

[5]- عبد الله دراز، الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص12.

[6]- محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار المقاصد الشرعية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1415هـ، ص144.

[7]- صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، الجزائر، 1991، ص213.

[8]- محمد الوكيلي، فقه الأولويات دراسة في الضوابط، مرجع سبق ذكره، ص23-25، بتصرف.

[9]- John Drexhage and Deborah Murphy, Sustainable Development:From Brundtland to Rio 2012, International Institute for Sustainable Development, Background Paper, New York,2010, p06.

[10]- عوالمي، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، مقال منشور على الموقع التالي: http://dr-aoulmi.blog4ever.com/blog/lire-article

[11]- محمد عبد القادر الفقي، مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال رعاية البيئة والمحافظة عليها، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العالمية عن الفقه الإسلامي وأصوله وتحديات القرن الواحد والعشرين: مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد الثاني، 2006، ص396.

[12]- أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد ابن احمد الخوارزمي،جار الله، الكشاف عن حقائق وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، المجلد الثاني، د.ت، ص155.

[13]- القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الخراج، د.ت، ص92.

[14]- عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، 1989، ص63.

[15]- شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص33.

[16]- فهمي الشناوي، المسلمون وعقدة التكنولوجيا، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص04-05.

[17]- عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص69-80.

[18]- مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي....بين الواقع والمأمول، مجلة نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،الإصدار الحادي عشر، 1427 هـ ص113.

[19]- محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، دار المنارة، السعودية، الطبعة الأولى، 1989، ص47.

[20]- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص125.

[21]- عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص56، بتصرف.

[22]- للتوسع أكثر في هذه القواعد أنظر: محمد عبد القادر الفقي، مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال رعاية البيئة والمحافظة عليها، مرجع سبق ذكره، ص408-416.

[23]- محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص60-65، بتصرف.

[24]- الحبيشي محمد بن عبد الرحمن، البركة في فضل السعي والحركة، د.ت، ص11.

[25]- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة، د.ت، ص383، بتصرف.

[26]- عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية:دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، 1983، ص289.

[27]- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد "دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة"، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1983 ص78.

[28]- للتوسع أكثر حول الموضوع انظر: يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص202.

[29]- حاتم القرنشاوي، دور المعاملات المصرفية الإسلامية في الاستقرار المالي والاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المغرب، 1990، ص170.

[30]- للتوسع أكثر أنظر: عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، التنمية في إطار العدل الاجتماعي: رؤية إسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث "المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق"، جامعة المنصورة، القاهرة، 1983، ص1497.

[31]- عبد الرحمن ذكي إبراهيم، بعض ملامح الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصاد، جامعة قطر، المجلد 1، 1990، ص113.

[32]- وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار، الاستصناع، المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص19.

[33]- فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون للنشر والطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص91.

[34]- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص49.

[35]- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد "دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص140-141.

[36]- للتوسع أكثر أنظر: محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، العدد 148، 2007، ص20.

[37]- عبد الله شحاته، رؤية الدين الإسلامي في الحفاظ على البيئة، دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص19.

[38]- للتوسع أكثر بالأرقام والإحصائيات أنظر: رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1979، ص107-153.